دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية

The role of financial technology in developing the financial inclusion system in the banking sector in the Arab countries

عمر عبو[1]، آمنة خلج [2]، فاطمة زهراء قدور [2]

[1]جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،LSFBPM، الجزائر،a.abbou@univ-chlef.dz

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،LSFBPM، a.khledj@univ-chlef.dz

[3]جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،LSFBPM، f.kaddour@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/30 تاريخ القبول: 2023/03/12 تاريخ النشر: 2023/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في هذه الدول. وقد تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل.

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني القطاع المصرفي لتكنولوجيا المالية ساهم في تطوير خدماتها التقليدية وتقديمها بطريقة أكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة، وسهولة الوصول. الأمر الذي ساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال الحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد، بالإضافة إلى تعميم الخدمات المالية الرسمية.

كلمات مفتاحية:التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي؛ الاستبعاد المالي؛ القطاع المصرفي؛ الدول العربية

تصنيفات JEL: G21، O14

Abstract:

This study aims to highlight the importance of financial technology in the development of the financial inclusion system in the banking sector of Arab countries, by presenting indicators of digital financial inclusion in these countries.The deductive method was chosen with its tools of description and analysis.

The study concluded that the adoption of financial technology by the banking sector has contributed to the development of its traditional services and their delivery in a more efficient, flexible, cost-effective and easily accessible manner. This has helped to increase financial inclusion by retaining existing customers and attracting new ones, in addition to the spread of formal financial services.

Keywords: Financial Technology; Financial Inclusion; Financial exclusion; The Banking Sector; Arab Countries

Jel Classification Codes:*: G21, O14*

المؤلف المرسل: عمر عبو

1.مقدمة:

يعد الاستبعاد المالي من الأسباب الرئيسية لإنتشار الفقر، واستمرارية التخلف الاقتصادي، ولأن العالم يشهد ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي مست جميع دول العالم دون استثناء، برزت حاجة هذه الدول للاستفادة من المزايا التي توفرها هذه التكنولوجيا لتجاوز أسباب الاستبعاد المالي كخطوة رئيسية للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي؛ أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي. وتعد صناعة التكنولوجيا المالية من أهم نتائج الثورة الصناعية الرابعة التي ألقت بظلالها على جميع القطاعات، فحرص المؤسسات المالية والمصرفية على الاستفادة من المزايا التي توفرها التكنولوجيا المالية؛ تحسين إمكانية الوصول، وخفض التكاليف؛ كان نتاج التزايد المضطرد الذي تشهده سوق التكنولوجيا المالية والخدمات المرتبطة بها، حيث أتاحت التكنولوجيا المالية فرصة للقطاع المالي والمصرفي لتعزيز كفاءة عملياته بالإضافة إلى فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية وكذا تشجيع ريادة الأعمال، والمساهمة في تحقيق التمكين المالي لجميع فئات المجتمع وبالأخص الفئة ذات الدخل المنخفض،كما تعد المدفوعات الرقمية، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية على الهاتف المحمول من أهم مساهمات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالقطاع المصرفي عالميا، وفي الدول العربية بصفة خاصة، وخصوصا وأن الدول العربية تتميز بارتفاع نسب امتلاك البالغين لهاتف محمول، وكذا الوصول إلى الإنترنت.

- **الإشكالية**

على ضوء ما سبق ذكره، تم طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية؟

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة نهدف إلى:

- التأصيل النظري لتكنولوجيا المالية؛
- إبراز أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؛
- عرض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؛

- **أهمية الدراسة**

انطلاقا من انتشار التكنولوجيا المالية وامتلاك فئة أكبر من البالغين في الدول العربية لهاتف محمول ومع سهولة الوصول إلى الانترنت، تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية.

- **منهج الدراسة**

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف والتحليل، لتحليل مختلف جوانب الموضوع وتوضيح إسهامات التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية.

2-ماهية التكنولوجيا المالية

2-1-تعريف التكنولوجيا المالية

الـ Fintech مصطلح عرف على نطاق واسع كاختصار للتكنولوجيا المالية، ويدل على استخدام التقنيات المالية الحديثة عند تقديم الخدمات المالية. وتعرف التكنولوجيا المالية، بأنها "تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تقودها برامج الكمبيوتر والخوارزميات"(حمدي، 2020، الصفحات 170- 171).وحسب معهد البحوث للاستثمارات الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"(عبد الرحيم و بن قدور، 2018، الصفحات 13- 14)، وعليه فالتكنولوجيا المالية تقوم على إدراج التقنيات المالية الحديثة لتحسين نوعية الخدمات المالية والمصرفية، وتقديمها بصورة أسرع وأسهل، وذات تكلفة منخفضة، تسمح لعدد اكبر من الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إليها.

ووفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي:(العنزي، 2020، الصفحات 131- 132)

- خدمات الائتمان وتتضمن الودائع، التمويل الجماعي، الإقراض، الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول وسجل الائتمان؛
- خدمات الدفع، المقاصة، والتسويات وتتضمن التحويلات النظير، العملات الرقمية، شبكات تحويل القيمة، تداول العملات الأجنبية، ومنصات التبادل التجاري الرقمي؛
- خدمات إدارة الاستثمارات وتتضمن التداول عالي التواتر، المتاجرة عن بعد، الاستشارات الآلية؛
- خدمات دعم السوق المالي وتتضمن بوابات البيانات، النظام البيئي، البنية التحتية، المصادر المفتوحة، واجهات برمجة التطبيقات، تطبيقات البيانات؛ تحليل البيانات الكبيرة، النمذجةالتنبؤية، تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع؛ سلسلة البلوكات، العقود الذكية، أمن المعلومات؛هوية العميل، التوثيق، الحوسبة السحابية، تطبيقات الهاتف المحمول، والذكاء الاصطناعي.

بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية 131.95 مليار دولار أمريكي سنة 2022 مقارنة ب105.41 مليار دولار أمريكي سنة2021، ومن المتوقع ان تنمو صناعة التكنولوجيا المالية إلى 405.58 مليار دولار أمريكي سنة 2027 أي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 25.18%، انظر الشكل رقم(1).

الشكل رقم(1): توقعات نمو سوق التكنولوجيا المالية خلال الفترة(2021– 2027) (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

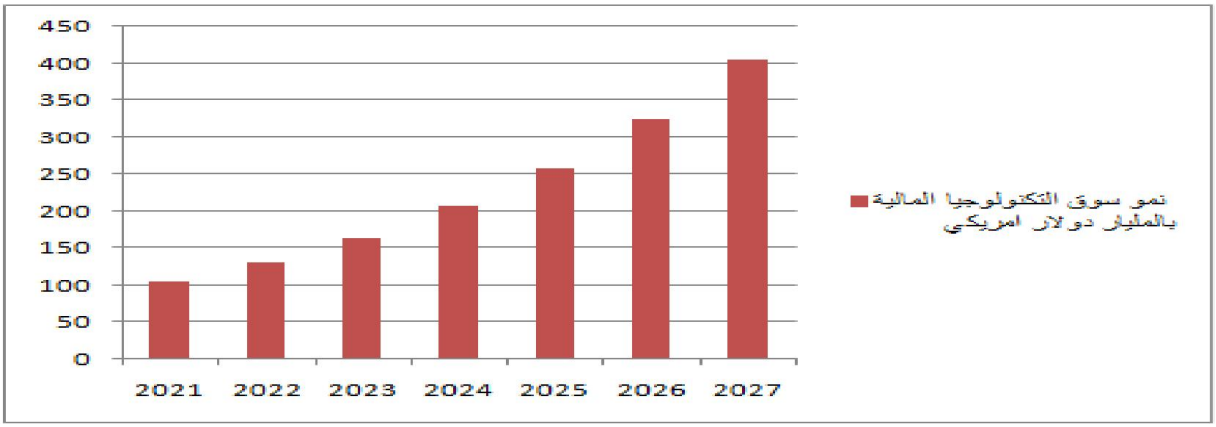

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:(Howart, 2022)

2–2–أهمية التكنولوجيا المالية

تتيح التكنولوجيا المالية للصناعة المصرفية عدة فرص أهمها:(هدى محمد، 2019، صفحة 80)

– سهولة الوصول لرأس المال، وهذا يتضح من المنصات الالكترونية لعمليات إقراض النظير في تقديم الائتمان للمقترضين خاصة الشركات متوسطة وصغيرة الحجم التي ليس لديها القدرة على الوصول لقروض بنكية بشكل مباشر؛

– تقديم معاملات مالية بتكلفة مصرفية أكثر سرعة،كما في حالة التحويلات عبر الحدود، ويمثل هذا اهمية خاصة للأسواق المالية النامية لأن التحويلات تمثل احد أهم تدفقات الأموال من الأسواق المالية المتقدمة إلى الأسواق المالية النامية؛

– الأثر الايجابي على الاستقرار المالي، نظرا للمنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي ما بين البنوك والبنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية، والذي قد ينتج عنه تجزئة سوق الخدمات المصرفية وتخفيض المخاطر النظامية؛

– تستفيد البنوك من التكنولوجيا المالية لتحسين خدماتها التقليدية وتقديمها بطريقة أكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة، حيث يمكن ان تستخدم البنوك الاستشارات الآلية لمساعدة العملاء على الانتقال إلى عالم الاستثمار وخلق تجربة عميل مناسبة؛

2 –3–مخاطر التكنولوجيا المالية

ترتبط البنوك بالتكنولوجيا ارتباطا وثيقا فكل منهما يشجع ويسهل التقدم في الآخر، ورغم ذلك فقد تؤثر التكنولوجيا المالية سلبا على القطاع المصرفي، ويظهر ذلك في ما يلي:(العنزي، 2020، صفحة 136)

2 –3–1– مخاطر استراتيجية: حيث المنافسة على الحصة السوقية وتجزئة الخدمات المصرفية تؤدي إلى زيادة المخاطر على ربحية البنوك، والمنشئات المالية التقليدية سوف تخسر جزء هام من حصتها السوقية او هامش الربح إذا لم تستطع استغلال التكنولوجيا المالية وتقديم خدمات اقل تكلفة وأكثر كفاءة تقابل توقعات العملاء؛

2 –3–2– مخاطر تشغيلية –البعد النظامي: حيث أدى ظهور التكنولوجيا المالية إلى ترابط اكبر لتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للسوق، وهذا قد يزيد تعقد النظام المالي وقد يؤدي إلى سيطرة اكبر لعدد من البنوك الكبيرة التي تستطيع استخدام التكنولوجيا المالية؛

2 –3–3– مخاطر تشغيلية– بعد الخصوصية: الذي يرتبط بعدم كفاية العمليات والنظم الداخلية والعوامل الخارجية ومدى القدرة على حماية خصوصية بيانات العملاء؛

2 –3–4– مخاطر الامتثال: وخاصة مع قوانين مكافحة غسيل الأموال وقواعد خصوصية البيانات وحماية المستهلك، حيث مستوى الأتمتة المرتفع قد يؤدي إلى شفافية اقل حول كيفية تنفيذ المعاملات، مخاطر ممارسة الأنشطة غير القانونية، وتطور تحليل البيانات الكبيرة؛

2 –3–5– مخاطر الإنترنت: الاعتماد بشكل كبير على واجهة برمجة التطبيقات الحوسبة السحابية، وغيرها قد يجعل الجهاز المصرفي أكثر عرضة للتهديدات والاختراقات عبر الانترنت؛

3– دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

3–1–التطور التاريخي لمفهوم الشمول المالي

يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام1904ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة منالفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلالالمقرضين المحليين مما تتطلب ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية فيتسهيل الخدمات المصرفية، واكتسب مفهوم الدمج المالي زخما في محاولة للتركيز على المناطق الريفية ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع في عام 1965وبعد ذلك تم تأميم 14بنكاتجاريا رئيسيا في أنحاء الهند خلال عام 1969وتم تقديم مخططات للبنوك الرائدة، وقد ساعد هذا إلى حد مافي فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفيةالأساسية.(نهلة، 2021، صفحة 346)

وفي عام1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (حسيني، 2020، صفحة 99)، "ليتزايد الاهتمام العالمي به عقب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أصبح من أهم البنود المدرجة على الساحة الدولية وأقرت قمة العشرين(G20) في عام 2010 بالشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وقد اعتبر هذا الأخير أن تعميم لخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها يشكل رافعة رئيسية لمحاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة خيارات المواطنين، وقدرتهم على المبادرة بإقامة مشاريع صغيرة واستثمار الفرص."(خلج، 2022، الصفحات 104 - 105)

3–2–مفهوم الشمول المالي

يستخدم مصطلح الإدراج أو الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل، لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، و يشيرالاستبعاد المالي إلى "العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلاءم احتياجاتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصاديةواجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه."(نورين، 2015، صفحة 5)

3–2–1– الشمول المالي حسب البنك الدولي: يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم؛ في مجال المعاملات، والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين. ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. ويعبر عنه بنسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية الرسمية إلى إجمالي عدد السكان.(خلج، 2022، صفحة 112)

3–2–2–الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يشير إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما فيهم الشركات الصغيرة بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة(مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية(مدفوعاتتحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة." (CGAB & Fund, 2017, p. 3)

3-2-3- الشمول المالي حسب بنك الجزائر: يعرف على أنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات الرسمية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جاب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب."(كركار، 2020، صفحة 364)

وعليه، فالشمول المالي يعني قدرة النظام المالي على تجاوز أسباب الاستبعاد المالي من خلال توفيره للخدمات المالية والمصرفية (خدمات التمويل والائتمان، الادخار، التأمين...) التي تتسم بسهولة الوصول إليها، وبتكلفتها المنخفضة وبجودتها العالية.

بلغت مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية(نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية ممن تزيد أعمارهم عن (15سنة)، سنة 2021 نسبة 40 % مقارنة ب37 % سنة 2017، وتبقى هذه النسبة منخفضة جدا مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 76%، أنظر الشكل رقم(2)، وهذا ما يستعدي ضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل حكومات هذه الدول وبالأخص البنك المركزي من أجل تفعيل دور المؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي بالأخص للفئة المهمشة ذات الدخل المنخفض والمرأة بالإضافة إلى تبني مفهوم الرقمنة، أو التكنولوجيا المالية عند تقديم الخدمات المالية الرسمية لضمان وصولها لجميع أفراد المجتمع بالتكلفة المنخفضة والجودة العالية.

الشكل رقم(2): نسبة مؤشر الشمول المالي في مختلف مناطق العالم بين عامي 2017 و2021

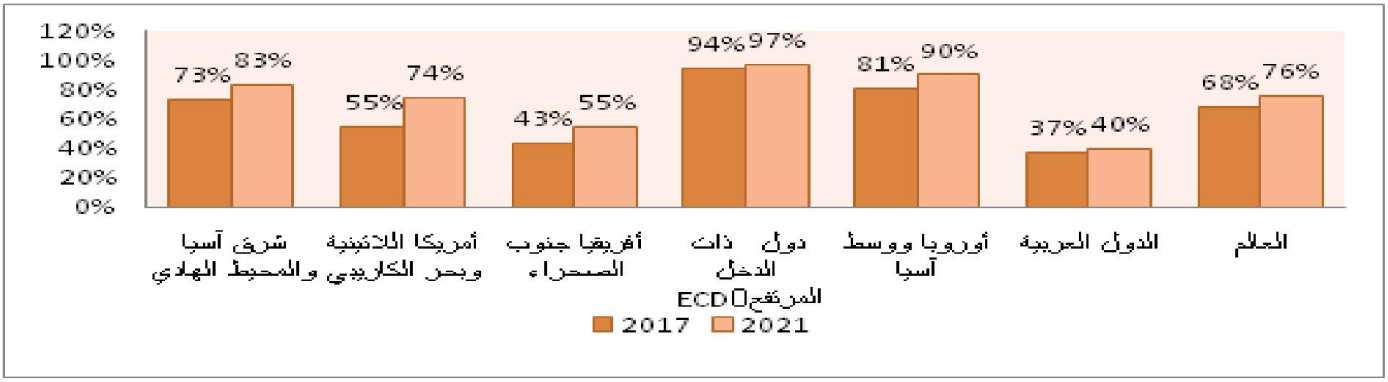

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (World Bank, 2022)

كما شهد عام 2021 تقلص الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات فعلى الصعيد العالمي كان لدى 76 % من الذكور و72% من الإناث حساب مصرفي أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية، أما في الدول العربية فقد تراجعت هذه الفجوة من 23 نقطة مئوية سنة 2017 إلى 17 نقطة مئوية سنة 2021، انظر الشكل رقم(3)، ويرجع السبب إلى توجه معظم الدول العربية إلى تبني استراتيجيات هادفة لتمكين المرأة من خلال دعم المقاولات النسوية والمشاريع الريادية التي تديرها المرأة.

الشكل رقم(3): الفجوة بين الجنسين في ملكية حسابات مالية

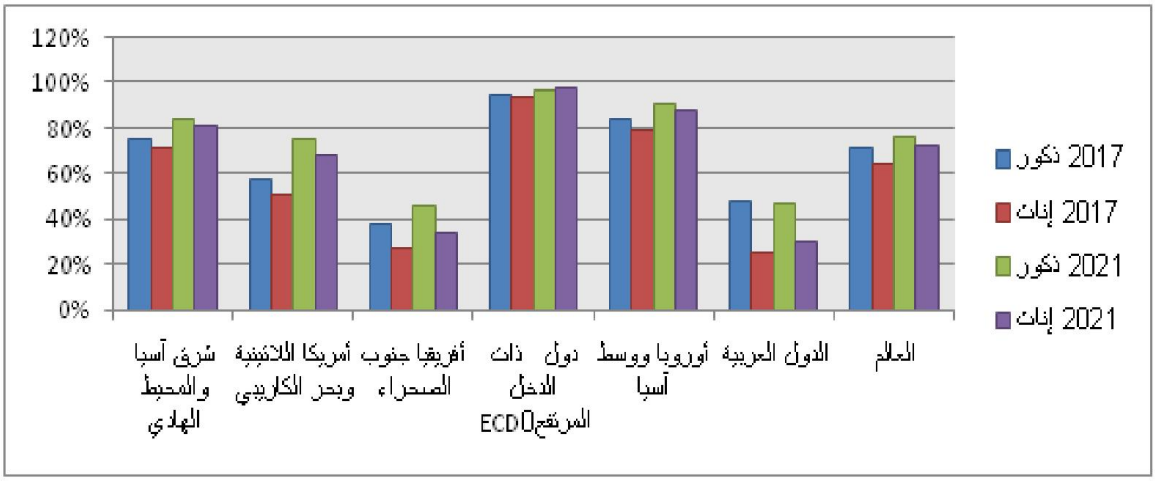

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتمادعلى:(World Bank, 2022)

3-3-أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: ستتمكن التكنولوجيا المالية من توسيع عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرسمية من خلال ما يلي:

3-3-1-الهوية الرقمية: تساهم التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير سبل مبتكرة، وآمنة لتحديد الهوية، ومع وجود أكثر من "مليار شخص في جميع أنحاء العالم لا يملكون بطاقة هوية رسمية "(World Bank, 2018) تسهر العديد من الدول على تنفيذ أنظمة تحديد هوية قوية وممكنة رقميا يمكنها تسهيل المعاملات بين الأشخاص والمؤسسات، وكذا زيادة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية، وهذا تماشيا مع الهدف الفرعي 9-16 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الذي ينص على : توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030"(World Bank, 2018).وعلى سبيل المثال، سمح نظام الهوية الرقمية لشيلي بسرعة تسجيل ملايين المستفيدين الجدد في البرامج الاجتماعية، ومكن الناس من التحقق من وضعهم في الدعم على الإنترنت، وإذا لزم الأمر، الطعن في ذلك، وتمكنت السلطات الهندية من تسديد دفعات سريعة في إطار برنامج للشمول المالي لأكثر من 200مليون امرأة نتيجة لتحسين العمليات التي شملت ربط حساب الفرد بالهوية الرقمية (Elka Pangestu, 2020)، " فالشمول المالي القائم على الهوية الرقمية من شأنه أن يساعد في إدراج ما يصل إلى 57% من الأشخاص وكذلك أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالمنطقة العربية؛ وإدخالهم في النظام المالي والاقتصاد الرسمي، وفي هذا الإطار، يقوم أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بتجربة نماذج إلكترونية للهويات سواء الهوية الرقمية الوطنية بدولة الإمارات العربية المتحدة او إنشاء منصة البلوك تشين ايثريوم واستخدام السمات البيولوجية مثل مسح قزحية العين من قبل الأمم المتحدة لتحديد هوية اللاجئين وصرف المساعدات الإنسانية في الأردن". (Fin Dev، 2019)

3-3-2- المدفوعات الرقمية: الدفع الرقمي أو الدفع الالكتروني هو الدفع الذي يتم عبر المنصات الرقمية؛ مثل معاملات نقاط البيع عبر الهاتف المحمول، وبوابات الدفع عبر الإنترنت. ونتيجة لتداعيات جائحة كوفيد 19 وما فرضته من تباعد اجتماعي، وبهدف الوصول الشامل إلى حساب المعالات بدأت العديد من الدول في معالجة العوامل التمكينية الأساسية لإدارة الخدمات المالية الرقمية

والمدفوعات الرقمية المتمثلة في التزام القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم، وكذا الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، انظر الشكل رقم (4).

الشكل رقم(4): عوامل التمكين الحاسمة ومحركات الوصول إلى / استخدام المدفوعات الرقمية

Source : (Delort & Poupaert, 2021)

ووفقا لشكل رقم(5) قدر حجم السوق العالمي للمدفوعات الرقمية ب89.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ومن المتوقع ان يصل إلى 374.9 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. ليتوسع بمعدل سنوي مركب يبلغ 17.25% خلال الفترة 2021-2030.ويرجع السبب إلى زيادة الإعتماد على الهواتف الذكية ، وبطاقات الدفع الرقمية، ونقاط البيع.

الشكل رقم(5): تطور حجم المدفوعات الرقمية العالمي خلال الفترة (2021– 2030) الوحدة: مليون دولار أمريكي

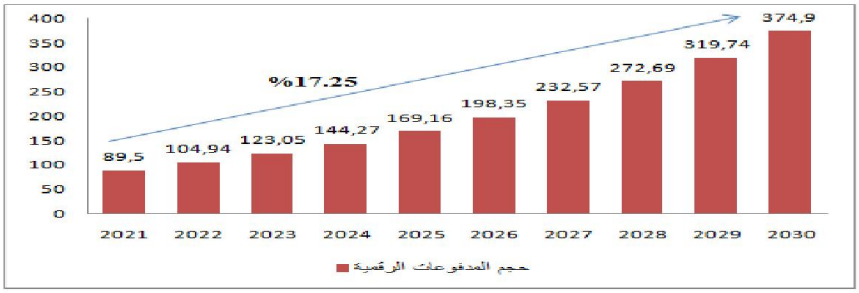

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:(Precedence Research, 2022)

3-3-3- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة: تزايد الاعتماد على الهاتف المحمول كوسيلة لتقديم الخدمات المالية يرجع إلى التحول المتزايد في التركيبة السكانية، حيث يتميز جيل الألفية بأنه جيل نشأ على استخدام وسائل التكنولوجيا، فهذا النوع الجديد من المتعاملين، يصعب إرضاؤه، خصوصا وأن الأجهزة المحمولة أصبحت تتيح نموذجا جديدا للدفع، وتقدم خدمات شخصية للعملاء. ومازال العملاء يستمرون بتوقع المزيد من البنوك التي يتعاملون معها؛ فهم يريدون خدمات سريعة سهلة التطبيق، وبتكاليف معقولة، وبشفافية.

وفي المنطقة العربية يمتلك 90% من البالغين هاتف محمول ابر من المتوسط العالمي البالغ 86%، كما ان 65% من البالغين في المنطقة العربية يستطيعون الوصول إلى الانترنت مقابل 63% المتوسط العالمي، أنظر الشكل رقم(6) ، وهذا ما يعكس جاهزية المنطقة العربية لتكون رائدة في الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة.

الشكل رقم(6): نسبة امتلاك هاتف محمول والوصول إلى الانترنت في الدول العربية خلال عام 2021

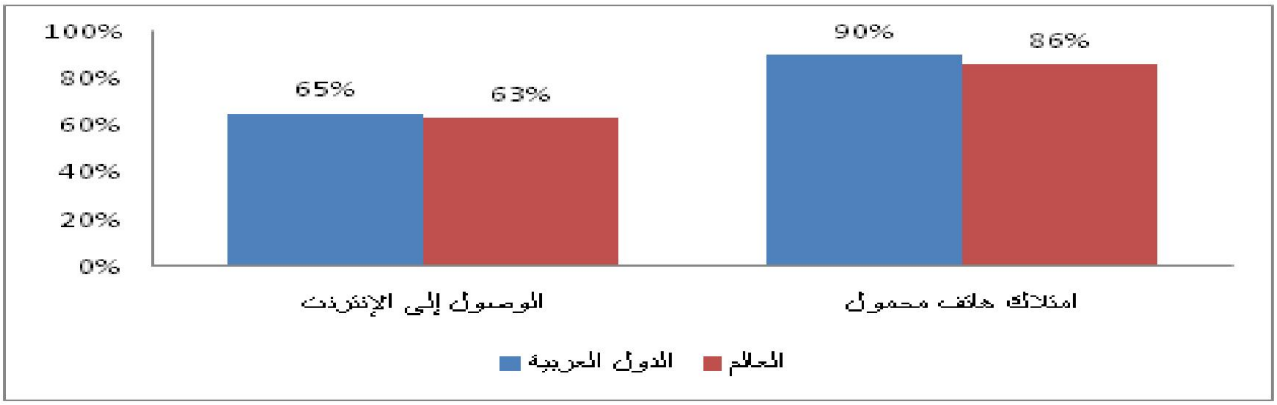

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتمادعلى :(World Bank, 2022)

وحسب الشكل رقم(7) فقد خدمات المالية التي تعتمد على الهاتف المحمول بنحو5.7 % من الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2019، ومن المتوقع أن يشترك أكثر من ثلثي السكان في المنطقة العربية في خدمات الهاتف المحمول بحلول عام 2025، ليبلغ 458 مليون مشترك مقابل 394 مليون مشترك عام 2019 ويتوقع أن تقدر نسبة الاختراق أو انتشار المشتركين في خدمات الهاتف المحمول ب 68 % سنة 2025.

الشكل رقم(7) : تطور عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2019 و2025 (الوحدة المليون)

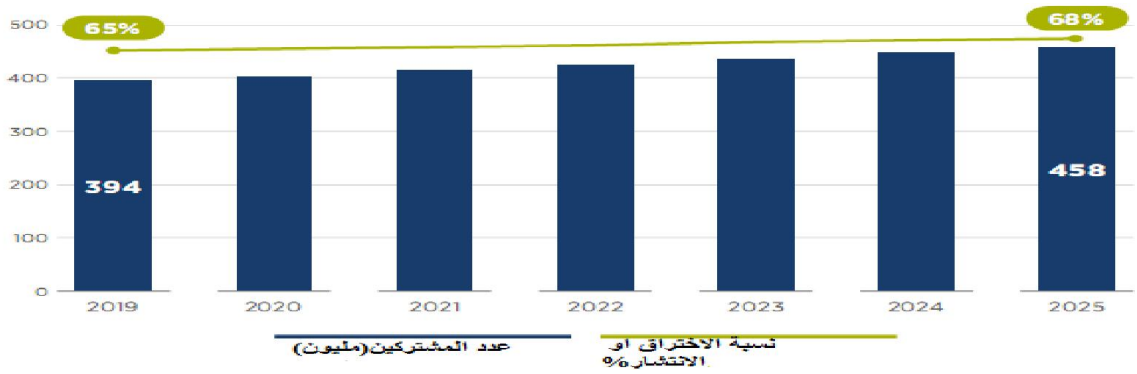

Source:(GSMA Intelligence, 2020, p. 12)

4-مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

تقيس مؤشرات الشمول المالي الرقمي نسبة المدفوعات الرقمية، ونسبة الإدخاروالإقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول، وكذا نسبة استعمال الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب مصرفي، بالإضافة إلى استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء، وكذلك نسبة الحاصلين على بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم، انظر الملحق رقم(1). وعرفت مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية خلال عام 2021 مستويات متدنية مقارنة مع المستوى العالمي، انظر الشكل رقم(8) وهذا ما يتطلب العمل على تطوير البنية التحتية التقنية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتوسيع الربط بشبكة الإنترنت.

الشكل رقم(8): بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية سنة 2021

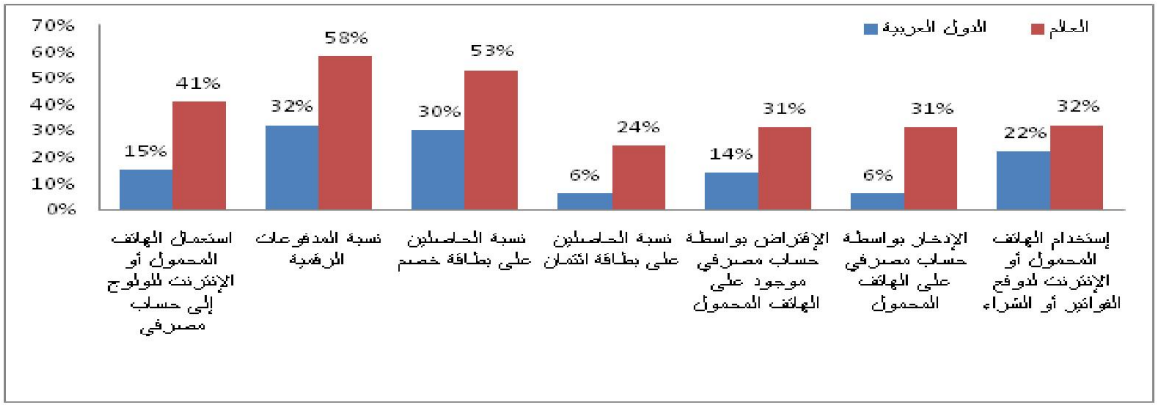

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم1

4- 1- المدفوعات الرقمية

عرفت نسبة البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في مناطق مختلفة من العالم نموا ملحوظا خلال الفترة (2014 -2021) بنسبة نمو بلغت1.41%. وتذيلت الدول العربية الترتيب العالمي في نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية خلال عام 2021، حيث قدرت هذه النسبة ب32% %مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 58%، أنظر الشكل رقم(9).

الشكل رقم(9): نسب البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في مناطق مختلفة من العالم بين عامي 2014 و2021

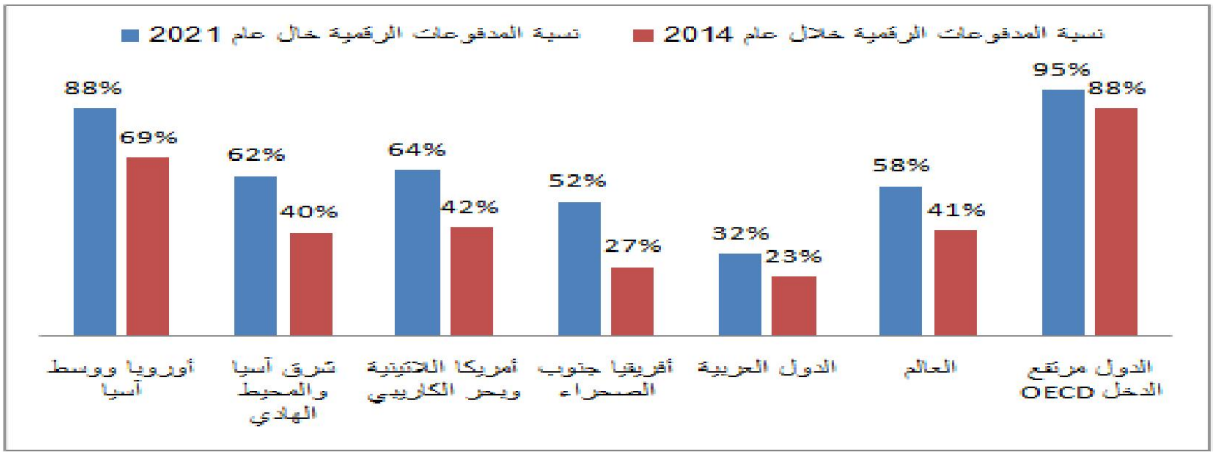

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(1)

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد عرفت نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية خلال عام 2021 تحسنا ملحوظا مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2014، حيث حققت كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية مستويات مرتفعة في نسبة المدفوعات الرقمية 75%، و73%، و66%، و79% على التوالي، ويرجع السبب إلى تطور البنية التحتية وارتفاع مستويات التكنولوجيا المالية في هذه الدول مما انعكس ايجابيا على زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة عند إجراء المعاملات المالية والمصرفية، في حين سجلت كل من الأردن والجزائر وفلسطين والمغرب مستويات متوسطة في نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية ب25 % و21% و20% و23% على التوالي. وتذيلت لبنان ترتيب الدول العربية ب7 % بسبب غياب الاستقرار السياسي،انظر الشكل رقم (10).

الشكل رقم(10): نسب البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في الدول العربية بين عامي 2014 و2021

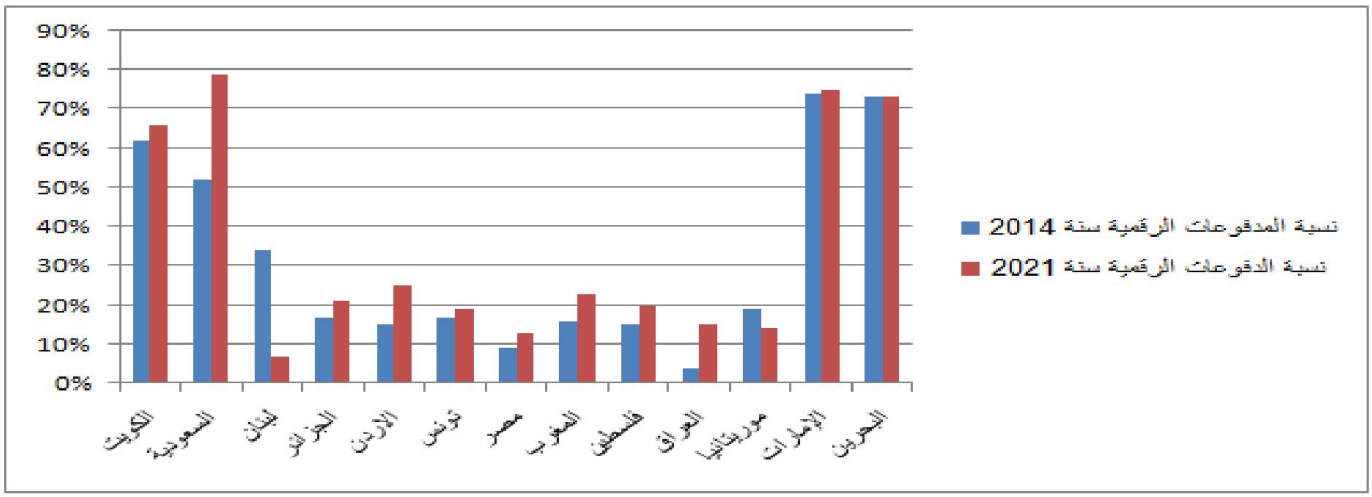

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

4- 2-الإدخار و الاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول

حسب الشكل رقم(11)، عرفت نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات الادخار أو الاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول سنة 2021 مستويات متفاوتة في مناطق مختلفة من العالم، وحققت الدول العربية أدنى المستويات 14% بالنسبة للإقتراض و6% بالنسبة للادخار أي أقل من المستوى العالمي البالغ 31%. وهذا ما يتطلب رفع مستويات التثقيف المالي والتعريف بالاستعمالات المختلفة للهاتف المحمول.

الشكل رقم(11): نسب البالغين الذين قاموا بالادخار والاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول في مناطق مختلفة من العالم خلال عام 2021

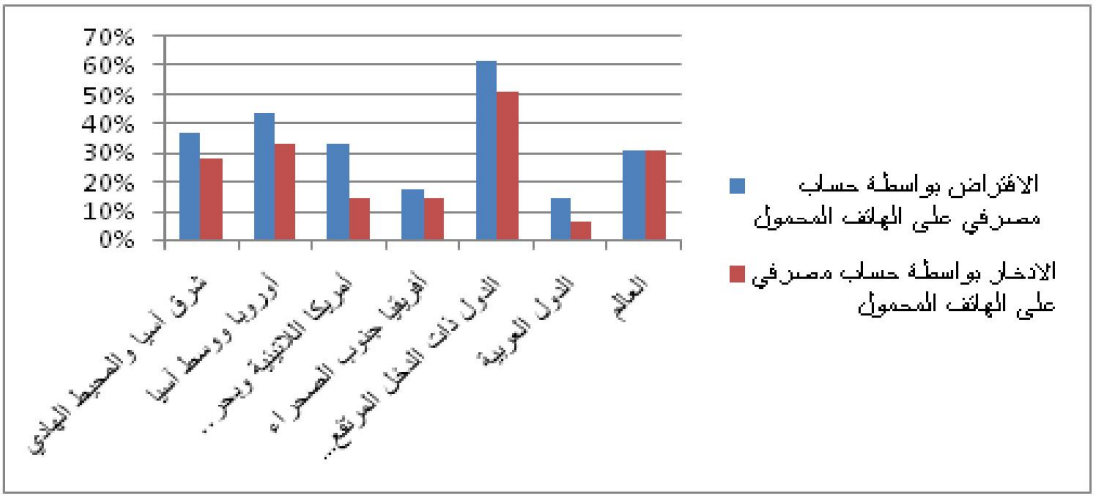

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقط قام العديد من البالغين ممن يملكون حسابا مصرفيا على الهاتف المحمول بالادخار أو الاقتراض، وقد ارتفعت نسب الاقتراض عن نسب الادخار في عديد الدول العربية، ففي السعودية مثلا قام 37% من البالغين بالاقتراضبواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول مقابل 19% للادخار. أما في الجزائر فقد ادخر 11% من البالغين بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول مقابل 1% للاقتراض، انظر الشكل رقم(12).

الشكل رقم(12): نسب البالغين الذين قاموا بالادخار والاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول في الدول العربية خلال عام 2021

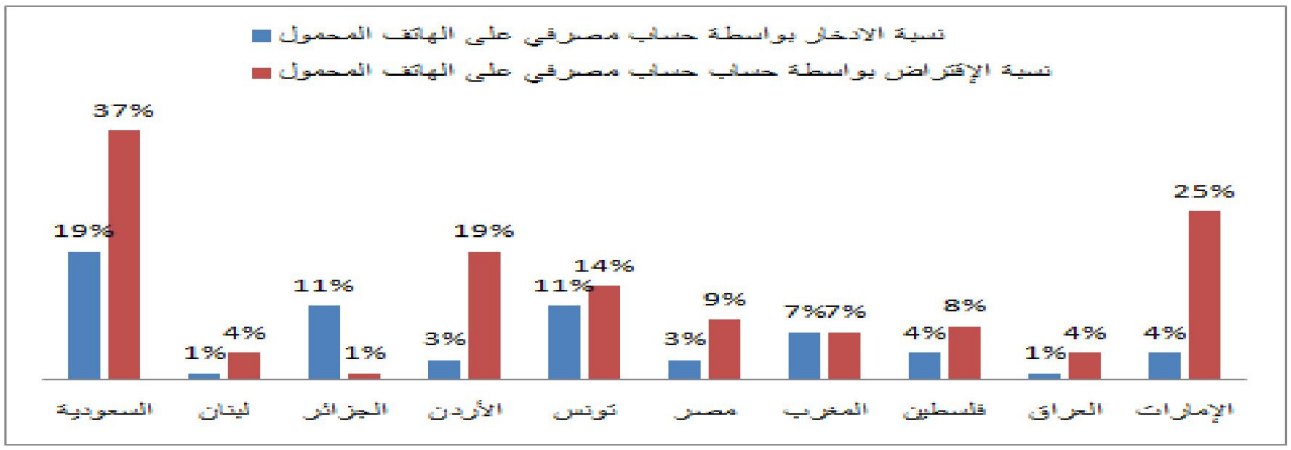

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

4- 3- استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي

عرفت نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي سنة 2021 تحسنا ملحوظا على المستوى العالمي مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2017، ففي الدول العربية قام 15% من البالغين بتصفح حسابهم المصرفي باستخدام الهاتف المحمول خلال عام 2021، وتبقى هذه النسبة متدنية مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 41%، وهي بهذا تتذيل الترتيب العالمي، انظر الشكل رقم(13)، مما يتطلب العمل على توسيع تغطية شبكة الاتصالات والإنترنت لتبلغ جميع المناطق وبالأخص النائية منها، بالإضافة إلى توسيع الاستثمار في مشاريع تكنولوجيا الاتصالات، ونشر ثقافة التعاملات المالية بواسطة الإنترنت.

الشكل رقم(13): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب مصرفي

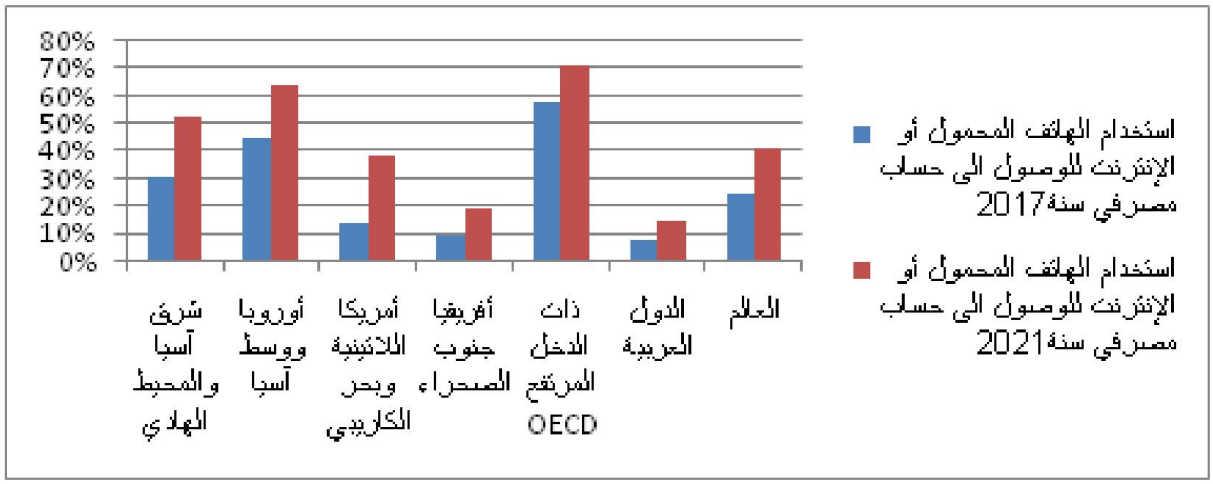

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

في هذا السياق حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة لاستخدام الإنترنت والهاتف المحمول في المعاملات المالية ولمصرفية سنة 2021وهي: الإمارات 47 %، والبحرين 45 %، والسعودية 60%، والكويت 42 %، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين 2 % في العراق و13% في الأردن، انظر الشكل رقم (14).

الشكل رقم(14):نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي في الدول العربية خلال عام2021

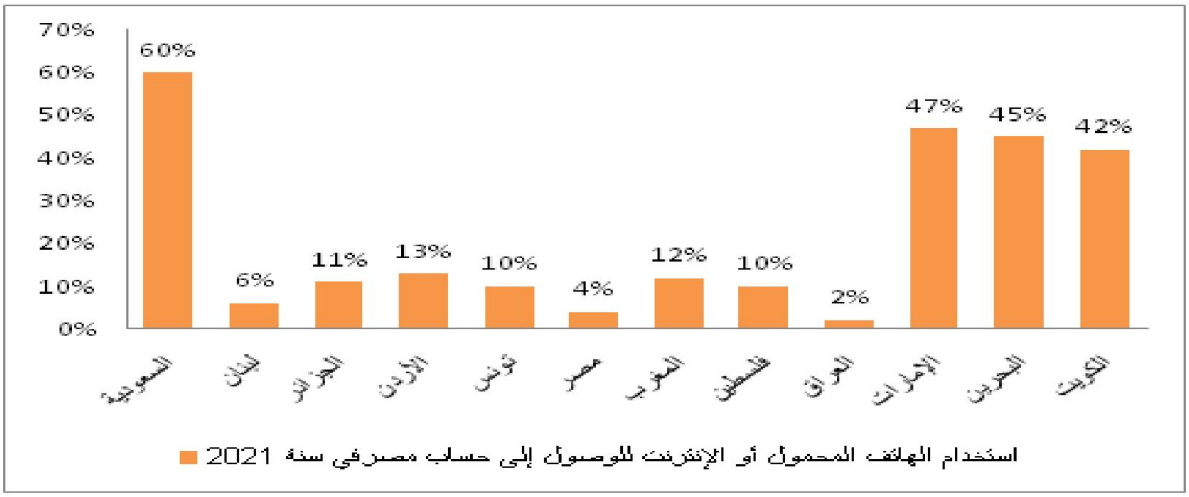

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

4- 4- استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء

شهدت نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء في المنطقة العربية تحسنا ملحوظا خلال عام 2021 بنسبة بلغت 22%مقارنة مع 9% سنة 2017، وتبقى الدول العربية تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة قبل أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة اقل من المتوسط العالمي البالغ 32%، انظر الشكل رقم (15).

الشكل رقم(15): نسبة البالغين المستخدمين للإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء في الدول العربية مقارنة مع دول العالم بين عامي 2017 و2021

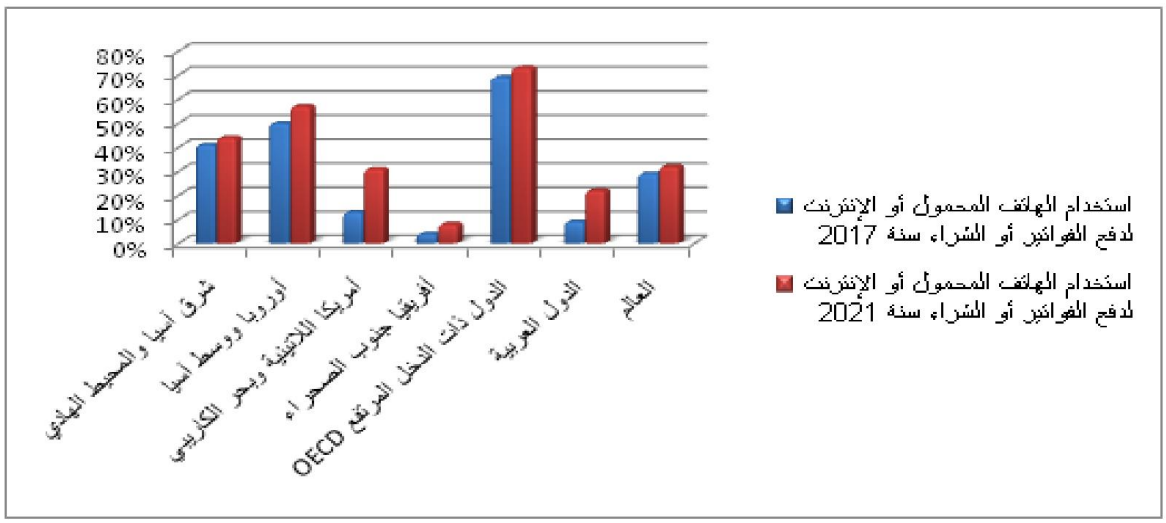

المصدر: من إعداد الباحثينبالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، وفي سنة 2021 احتلت السعودية المرتبة الأولى في عدد البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو الشراء باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت بنسبة 66 %، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها العراق في المرتبة الثانية بنسبة 29 %، فالإمارات بنسبة27 %، وفي المقابل، جاءت مصر 3 %، ولبنان 9 %، والجزائر 9% في المراتب الأخيرة عربيا في استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو الشراء، انظر الشكل رقم(16).

الشكل رقم(16): نسبة البالغين المستخدمين للهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء في الدول العربية سنة2021

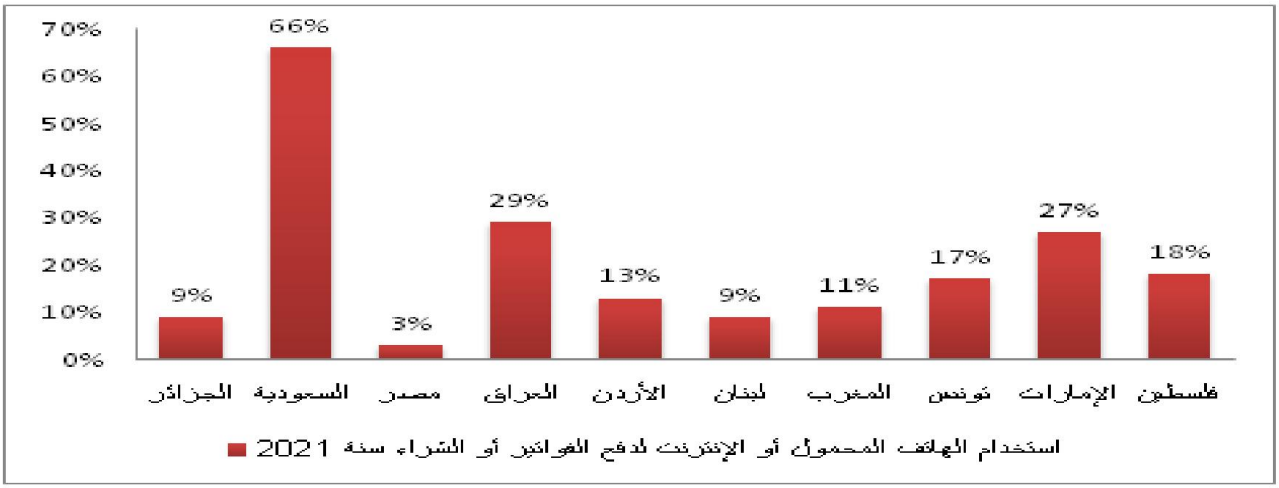

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

4- 5- ملكية بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان

يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم من بين المؤشرات المهمة للشمول المالي، حيث يعكس هذا الأخير جاهزية البنية التحتية التقنية في الدولة، حيث يساهم انتشار البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم في تسهيل حصول الأفراد على التمويل والخدمات المالية، وعليه، فقد بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان في الدول العربية حوالي 31 % عام 2021 مقارنة ب16% سنة 2011، وتعتبر هذه النسبة صغيرة مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 55 %، انظر الشكل رقم(17).

الشكل رقم(17): نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان في الدول العربية مقارنة مع دول العالم بين عامي 2011 و2021

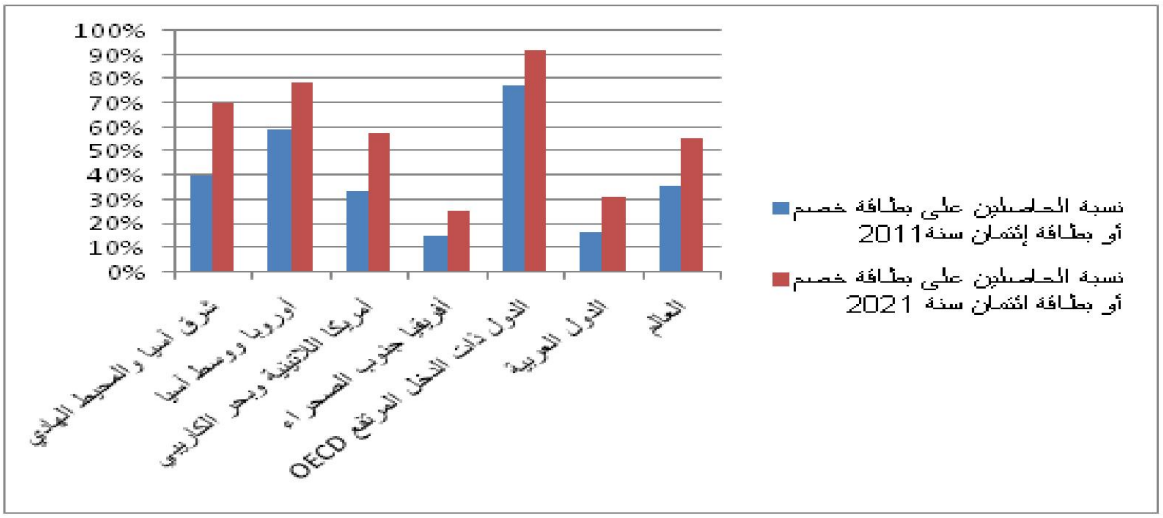

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

على مستوى الدول العربية فرادى، في سنة 2021 تمايزت نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم مقارنة مع ملكية بطاقة ائتمان، حيث فضل معظم البالغين في الدول العربية الحصول على بطاقة خصم بدل بطاقة ائتمان بسبب المعتقد الديني. وحققت كل من البحرين 80%، والكويت78%، والسعودية 72%، والامارت69% أعلى نسب في ملكية بطاقة خصم بسبب جاهزية البنية الرقمية. وتذيلت العراق الترتيب بنسبة 10% ويرجع السبب إلى غياب الاستقرار السياسي، وضعف الاقتصاد الرقمي في البلد، انظر الشكل رقم(18).

الشكل رقم(18): نسب البالغين الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان في الدول العربية خلال عام 2021

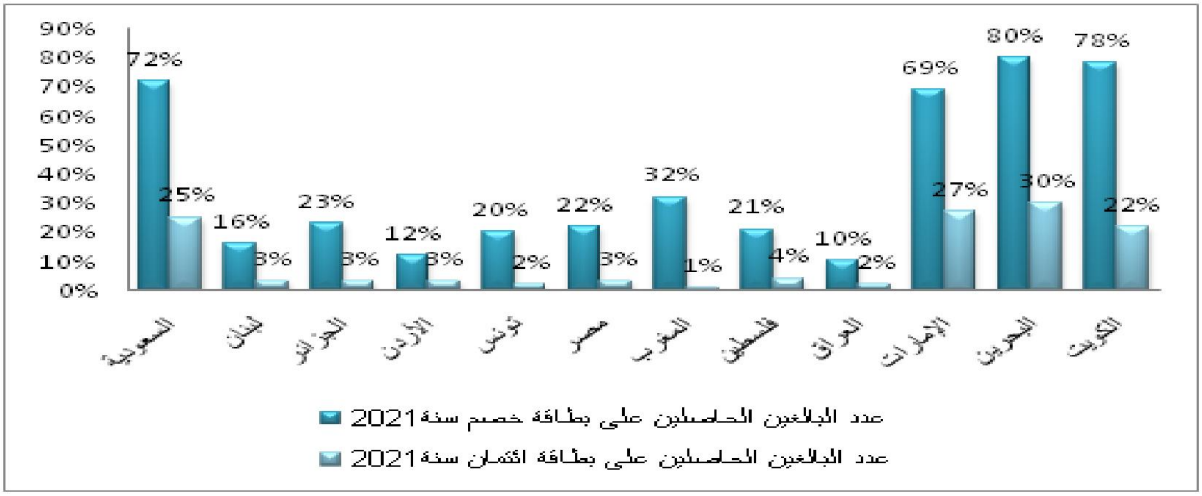

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

5- خاتمة

تتيح التكنولوجيا المالية لقطاع المصرفي بالدول العربية، الفرصة لابتكار خدمات مالية تتسم بسهولة الوصول، وبالجودة العالية، وبالتكلفة المنخفضة، مصممة خصيصا لعملائها ذوي الدخل المحدود، والمستبعدين إجباريا من القطاع المالي الرسمي بسبب عدم امتلاك دخل ثابت، أو بسبب بعد المسافة... وغيرها من الأسباب المؤدية للاستبعاد المالي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الشمول المالي يعني قدرة النظام المالي على تجاوز أسباب الاستبعاد المالي من خلال توفيره للخدمات المالية والمصرفية (خدمات التمويل والائتمان، الادخار، التأمين...) التي تتسم بسهولة الوصول إليها، وبتكلفتها المنخفضة وبجودتها العالية؛
- تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين نظام المدفوعات الرقمية، ونظام الهوية الرقمية، وكذا توسيع الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة؛
- تستفيد البنوك من التكنولوجيا المالية لتحسين خدماتها التقليدية وتقديمها بطريقة أكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة؛
- يساهم تبني القطاع المصرفي لتكنولوجيا المالية عند تقديمه للخدمات المالية في الحفاظ على العملاء الحاليين استقطاب عملاء جدد؛
- مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول؛ استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء، الإدخار أو الاقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول، استعمال الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مصرفي، نسبة المدفوعات الرقمية، نسبة الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان؛ مستويات متدنية في الدول العربية مقارنة مع المستوى العالمي؛
- تباينت مؤشرات الشمول المالي الرقمي على مستوى الدول العربية؛ الجزئي؛ حيث عرفت تحسنا ملحوظا خاصة في دول الخليج العربي، بسبب جاهزية البنية التقنية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

اقتراحات

- على الجزائر العمل على استكمال مشاريع البنية التحتية للاتصالات، وتوسيع الربط بشبكة الانترنت؛

- العمل على نشر ثقافة العمل المصرفي الالكتروني، من خلال التعريف بالخدمات المالية الرقمية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية؛
- على البنوك العاملة في الجزائر الاستفادة من المزايا التي تتحها التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي؛

6- قائمة المراجع باللغة العربية

1. أبو العز نهلة. (أفريل, 2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* ، الصفحات 341-381.
2. آمنة خلج. (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
3. بوابة Fin Dev. (18 04, 2019). *الشمول المالي يبدأ بالهوية للجميع*. تاريخ الاسترداد 27 9, 2022، من https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/alshmwl-almaly-ybda-balhwyt-lljmy
4. جازية حسيني. (جوان, 2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا* ، الصفحات 97-114.
5. زهراء صالح حمدي. (30 6, 2020). اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة الى تجارب دولية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 12* (38)، الصفحات 166- 181.
6. سالم محمد معطش جمعان العنزي. (1 6, 2020). *دور التحول الرقمي في تفعيل اليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية واثرها على الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل ازمة كوفيد 19. دراسة ميدانية على البنوك الكويتية ص 127- 150*. (كلية التجارة في جانعة السادات، المحرر) تاريخ الاسترداد 12 2, 2020، من www.semanticscholar.org
7. مجدي الأمين نورين. (9, 2015). الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول المصرفي. *المحرر المصرفي* (77).
8. محمد عبد الله هدى محمد. (1 10, 2019). *دور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل اليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية واثرها على الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة، مسح ميداني ص ص 71- 137*. تاريخ الاسترداد 12 4, 2021، من www.semanticscholar.org
9. مليكة كركار. (3 8, 2020). الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 10* (10).

10. وهيبة عبد الرحيم، و اشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. *مجلة الاجتهاد للدراساتالقانونية والاقتصادية، 7* (3)، الصفحات 11- 35.

References in english

1. CGAB, & Fund, T. A. (2017). *Financial Inclusion Measurement in The Arab World.*
2. Delort, D., & Poupaert, I. (2021, 2 22). *How digital financial services can provide a path toward economic recovery in Algeria.* Retrieved 09 09, 2022, from ttps://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria
3. Elka Pangestu, M. (2020, 8 20). *Harnessing the power of digitai ID.* Retrieved 9 27, 2022, from https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alastfadt-mn-qwt-alhwyt-alrqmyt
4. GSMA Intelligence, G. (2020). *The Mobile Economy Middle East &North Africa.* GSMA Intelligence.
5. Howarth, J. (2022, 9 16). *Fintech Market Sise & Future Growth (2022-2027).* Retrieved 10 2, 2022, from https://explodingtopics.com/blog/fintech-market
6. Precedence Research, R. (2022, 09). *Digital Payment Market.* Retrieved 10 4, 2022, from https://www.precedenceresearch.com/digital-payment-market
7. World Bank, W. (2018, 8 14). *Inclusive and Trusted Digital ID Can Unlock Opportunities for the World's Most Vulnerable.* Retrieved 09 22, 2022, from https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2019/08/14/inclusive-and-trusted-digital-id-can-unlock-opportunities-for-the-worlds-most-vulnerable
8. World Bank, W. (2022, 6). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payment, and Resilience In The Age Of Covid-19.* Retrieved 7 27, 2022, from https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

قائمة المراجع باللغة العربية

11. أبو العز نهلة. (أفريل, 2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* ، الصفحات 341-381.

12. آمنة خلج. (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

13. بوابة Fin Dev. (18 04, 2019). *الشمول المالي يبدأ بالهوية للجميع*. تاريخ الاسترداد 27 9, 2022، من https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/alshmwl-almaly-ybda-balhwyt-lljmy

14. جازية حسيني. (جوان, 2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا* ، الصفحات 97-114.

15. زهراء صالح حمدي. (30 6, 2020). اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة الى تجارب دولية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 12* (38)، الصفحات 166- 181.

16. سالم محمد معطش جمعان العنزي. (1 6, 2020). *دور التحول الرقمي في تفعيل اليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية واثرها على الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل ازمة كوفيد 19. دراسة ميدانية على البنوك الكويتية ص 127 - 150*. (كلية التجارة في جانعة السادات، المحرر) تاريخ الاسترداد 12 2, 2020، من www.semanticscholar.org

17. مجدي الأمين نورين. (9, 2015). الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول المصرفي. *المحرر المصرفي* (77).

18. محمد عبد الله هدى محمد. (1 10, 2019). *دور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل اليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية واثرها على الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة، مسح ميداني ص ص 71 - 137*. تاريخ الاسترداد 12 4, 2021، من www.semanticscholar.org

19. مليكة كركار. (3 8, 2020). الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 10* (10).

20. وهيبة عبد الرحيم، و اشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. *مجلة الاجتهاد للدراساتالقانونية والاقتصادية، 7* (3)، الصفحات 11-35.

References in english

9. CGAB, & Fund, T. A. (2017). *Financial Inclusion Measurement in The Arab World.*

10. Delort, D., & Poupaert, I. (2021, 2 22). *How digital financial services can provide a path toward economic recovery in Algeria.* Retrieved 09 09, 2022, from ttps://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria

11. Elka Pangestu, M. (2020, 8 20). *Harnessing the power of digitai ID.* Retrieved 9 27, 2022, from https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alastfadt-mn-qwt-alhwyt-alrqmyt

12. GSMA Intelligence, G. (2020). *The Mobile Economy Middle East &North Africa.* GSMA Intelligence.

13. Howarth, J. (2022, 9 16). *Fintech Market Sise & Future Growth (2022-2027).* Retrieved 10 2, 2022, from https://explodingtopics.com/blog/fintech-market

14. Precedence Research, R. (2022, 09). *Digital Payment Market.* Retrieved 10 4, 2022, from https://www.precedenceresearch.com/digital-payment-market

15. World Bank, W. (2018, 8 14). *Inclusive and Trusted Digital ID Can Unlock Opportunities for the World's Most Vulnerable.* Retrieved 09 22, 2022, from https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2019/08/14/inclusive-and-trusted-digital-id-can-unlock-opportunities-for-the-worlds-most-vulnerable

16. World Bank, W. (2022, 6). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payment, and Resilience In The Age Of Covid-19.* Retrieved 7 27, 2022, from https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

الدولة	نسبة المدفوعات الرقمية		استعمال الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي		استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء		الإقتراض بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول	الإدخار بواسطة حساب مصرفي على الهاتف المحمول	الحاصلين على بطاقة خصم		الحاصلين على بطاقة إئتمان		ملكية بطاقة خصم أو بطاقة إئتمان	
	2014	2021	2017	2021	2017	2021			2011	2021	2011	2021	2011	2021
الكويت	%62	%66	/	%42	%20	/	/	/	%84	%78	%58	%22	%87	%78
الإمارات	%74	%75	%53	%47	%50	%27	%25	%4	%55	%69	%30	%27	%59	%72
البحرين	%73	%73	/	%45	%23	/	/	/	%62	%80	%19	%30	%62	%81
السعودية	%52	%79	%27	%60	%27	%66	%37	%19	%42	%72	%17	%25	%45	%72
لبنان	%34	%7	%7	%6	%16	%9	%4	%1	%21	%16	%11	%3	%24	%16
الجزائر	%17	%21	%4	%11	%3	%9	%1	%11	%14	%23	%1	%3	%14	%24
الأردن	%15	%25	%7	%13	%9	%13	%19	%3	/	%12	%3	%3	%17	%33
تونس	%17	%19	%9	%10	%6	%17	%14	%11	%12	%20	%7	%2	%13	%20
مصر	%9	%13	%3	%4	%3	%3	%9	%3	%5	%22	%1	%3	%6	%22
المغرب	%16	%23	%3	%12	%2	%11	%7	%7	%21	%32	%0	%1	%21	%32
فلسطين	%15	%20	%6	%10	%5	%18	%8	%4	%11	%21	%4	%4	%11*	%22
العراق	%4	%15	%3	%2	%10	%29	%4	%1	%3	%10	%2	%2	%4	%10
موريتانيا	%19	%14	/	%4	%2	/	/	/	%6	%10	%4	%3	%8	%11
دول ذات الدخل المرتفع OECD	%88	%95	%58	%72	%69	%73	%62	%51	%62	%87	%50	%59	%77	%92
أوروبا ووسط آسيا	%69	%88	%45	%64	%50	%57	%44	%33	%54	%76	%27	%25	%59	%79
شرق آسيا والمحيط الهادي	%40	%62	%31	%53	%41	%44	%37	%28	%34	%69	%13	%34	%40	%70
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	%42	%64	%14	%39	%13	%31	%33	%14	%29	%28	%18	%54	%33	%57
أفريقيا جنوب الصحراء	%27	%52	%10	%19	%4	%8	%17	%14	%15	%24	%3	%3	%15	%25
الدول العربية	%23	%32	%8	%15	%9	%22	%14	%6	%14	%30	%6	%6	%16	%31
العالم	%41	%58	%25	%41	%29	%32	%31	%31	%31	%53	%15	%24	%35	%55

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (World Bank, 2022)